الدكتورة في القانون الدولية أستاذ محاضر في الجامعة اللبنانية كلية الحقوق د:الأحلام بيضون

1) هل هناك إمكانية قانونية لإخراج لبنان من أزمة المحكمة الدولية ؟

وفق مبدأ القانون الدولي الخاص، لمتابعة جريمة وقعت في دولة معينة والضحايا من تابعيتها تكون صلاحية من اختصاص قضاء تلك الدولة، فلأول مرة تنشأ محكمة دولية لجريمة من هذا النوع ولو بطلب من الحكومة اللبنانية بناء على ما أوحي لها من جهات خارجية تناسبت مطالبهم مع رغبات بعض القيادات الداخلية لإغراض تنافسية هناك ثغرات في طبيعة نشأة المحكمة وتؤدي لإلغاء المحكمة التركيز على النقاط التالية:

a. صلاحية محاكم الدولة للبت لان عناصر الجريمة كلها محلية.
b. عدم عقد معاهدة بين الأمم المتحدة والدولة لا تسلك الطرق الدستورية.
c. تهميش دور رئيس الجهورية المناط به دستوريا بعقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية خاصة إذا تعلق الأمر بالأمور الاقتصادية.
d. التخوف من أن تؤدي قرارات المحكمة إلى فتن تهدد امن البلد واستطرادا امن دول المنطقة أي تهديد الأمن الدولي.

2) هذا يبرر للمحكمة تجاهل القضاء اللبناني؟

ترجح كفة المحكمة كف يد القضاء إذا ارتأت أن ذلك من مصلحة القضية لا يعنى إقصاءه أو تنحيته. القانون اللبناني قد وضع مشروع التفاوض حول المحكمة الخاصة وفق القوانين الدولية المتعلقة بجرائم من هذا النوع، ووفق القانون الجنائي اللبناني واعتمد نظام هذه المحكمة فالنص يؤكد على التعاون بين الحكومة والمحكمة.

3) ألا يعني ذلك أن لبنان فاقد الأهلية القانونية والدستورية؟

لبنان دولة سيدة لها شخصية وعضو في منظمة الأمم المتحدة، نعم في مسألة المحكمة هناك تعدي على القضاء اللبناني وهذه الصلاحية سيادية للوطن غير أن الحكومة اللبنانية هي التي انتهكت سيادتها بطلبها أنشاء محكمة للمحاكمة في جريمة وقعت على أرضها لأحد أبنائها ،هذا الانتهاك يجب أن يحاكم الشعب قيادته بما انه عطل إنشاء محكمة وفق الدستور اللبناني من قبل ألمعنيين بذلك ونسبةً لحساسية التركيبة اللبنانية وجدت المحكمة طريقها ولو سرب تحت تهديد الفتنة المذهبية .

4) لماذا تفرض عليه قرارات المحكمة الدولية ؟

لمحاكمة متهمين باغتيال الرئيس الحريري طلبت حكومة السنيورة من مجلس الأمن إنشاء محكمة دولية على اعتبار عدم إمكانية إنشاء محكمة محلية، بحجة وجود أطراف غير لبنانيين طبعا دون مناقشة مجلس النواب وبتجاهل رئيس الجمهورية المخول الأسس في إجراء أي تعهدات أو اتفاقيات خارجية وهذا يعني أنها غير دستورية بخلفية عدم أمكانية الأمم المتحدة مناقشة الدستور الداخلي للدول وهنا يمكن إلغاء المحكمة برفع كتاب لمجلس الأمن يوضح التالي:

I. طبيعة أنشاؤها.

II. مخالفتها الدستور اللبناني.
III. كون قراراتها تأثر سياسيا على النموذج اللبناني.
IV. التخوف من الفتن نتيجة قرار المحكمة وهذا يعتبر تهديد للأمن والسلم الأهلي و استطراداً السلم الإقليمي والدولي ما يخالف احد نصوص ميثاق الأمم المتحدة ويفترض بها اتخاذ المواقف المناسبة لحفظ الأمن الدولي.
5) لنفترض مجلس الأمن لم يعتبرها تهدد الأمن الدولي هل أصر عليها؟ هل تتحول المحكمة من خاصة بلبنان إلى ضد لبنان؟

في القانون الدولي ليس هناك سلطة دولية عليا إنما تدخل القوى العظمى وفرضها سياساتها على العالم.

الدكتور حسن جوني
1) كيف يمكن للبنان أن يتخلص من أزمة المحكمة الدولية ؟
بالقرار السياسي 1757 الصادر عن مجلس الأمن أنشئت المحكمة ،من حيثياتها إصدارها على نظام روما أي أنها دائمة وتحت البند السابع مع انعدام الدستورية القانونية التي تتوافق ونصوص الدستور اللبناني فلا تفاوض حصل بين لبنان الدستوري الممثل برئيس الجمهورية . بل جزء من الحكومة غير أن مسودة مشروع الاتفاق تحولت إلى نظام المحكمة (دستورها) .
والملفت أن كبار رجال القانون الدولي إن لم نقل كلهم، يستغربون كيفية أنشاء محكمة دولية لجريمة ضد شخصية معينة وقعت على أرض موطنها، حيث تكون المحاكم الدولية لجرائم دولية محددة مثل؛ الإرهاب ،وجرائم الحرب، وجرائم ضد الإنسانية، وقد رفض مؤسسيها أن تشمل جرائم المخدرات وتبييض الأموال، هذه المحكمة تشويه للقانون الدولي العام والجنائي ،من خلال طبيعتها ومصداقية التحقيق وهذا يتطلب حملة (وقد بدأت) من رجال القانون الدولي لمواجهة هذا الظاهرة "سابقة خطيرة" لا يمكن قبولها في أي قانون دولي ثم لا يوجد دولة في العالم تقبل أن يحل قضاة أجانب بدل عن قضاتها ويؤخذ منها صلاحية دستورية .
2) هل يعتبر لبنان دولة فاقدة الأهلية القانونية ؟
هذا ما يجب الوقوف عنده، أهل السلطة يمسكون بالقضاء وكل السلطات وهم من أصر على المحكمة وشارك في وضع نظامها الظالم فمن الناحية القانونية فأن المادة 20 من الدستور اللبناني تناط بها مسائل القضاء بالمحاكم اللبنانية صاحبة الصلاحية.
أتساءل كيف سنستقطب المستثمرين إذا كنا نقول لهم من خلال ذلك نحن لا نستطيع أن نؤمن لهم حقوقها القانونية، بعد أن تنازلنا عن سيادتنا للمجتمع الدولي بالمقابل نجد أن دولة الكيان الصهيوني "إسرائيل" ترفض السماح لأي لجنة دولية رغم كل جرائمها فقد طردت لجنة تقصي الحقائق ومنعتهم الدخول إلى أماكن سيطرتها
3) هل هناك إمكانية للخروج من براثن المحكمة الدولية ؟
i. لبنان ليس مضطر لتطبيق كل قرارات مجلس الأمن فهناك العديد من القرارات الدولية لم تطبق.

ii. كما أنه لدينا اجتهاد من محكمة العدل الأوروبية ردت به قرارات مجلس الأمن الخاصة بقانون الإرهاب في بلادها .
iii. على لبنان أن يتقدم بمذكرة تفند ثغرات القرارات وتستشهد باجتهاد محكمة العدل الأوروبية أعلى المراجع القانونية الدولية شارحا مخاطرها نائيا نفسه عن إلزامية التطبيق.
iv. هذا إذا كان الدولة قوية وإلا اعتبر عصيانا؟
صحيح ولكن ليس عصيانا الاجتهاد بعدم التطبيق للخروج من المحكمة الدولية
v. إعلان الدولة اللبنانية عدم التزامها بالمحكمة .
vi. المادة 18و20من نظام المحكمة يفرض التفاوض بين الدولة ومجلس الأمن ولم تحصل بالتالي يطلب لبنان تعديلات بعد نقاشات مستفيضة حول دور القضاء اللبناني وخصوصا بما يتعلق بشهود الزور .
سحب القضاة لان المحكمة لا يمكن أن تنعقد ألا بحضور ثلاثة قضاة لبنانيين مع نائبة المدعي العام لضرورة توقيعها على التحقيقات عندها يحتاج أمين عام الأمم المتحدة تعين أربعة قضاة لبنانيين مكانها وإذا كانت الدولة رافضة لا يمكنه ذلك
4) لو فرضنا أن الحكومة اللبنانية توافقت وقررت تجاهل المحكمة الدولية هل تتحول المحكمة من خاصة بلبنان إلى ضد على غرار كوسوفو ؟
هذا الأمر حاصل فعليا، في حال رفض لبنان أو لم يستطع تطبيق قرار المحكمة خاصة بعد التعديلات الأخيرة التي حملت الحكومة مهمة ستنفذها، وسيقوم رئيس المحكمة بالطلب من مجلس الأمن المساعدة في التطبيق وستبدأ المحكمات غيابية والخطورة في التعديل انه حدد الجلب في مدة شهرين من تاريخ صدور القرار فأسوء الحالات يتخذ مجلس الأمن عقوبات بحق لبنان وأنا استبعد هذه الفرضية بسبب الموقف الفرنسي الذي يحاول التميز عن الأميركي ولمعرفتها بأهمية بوابة الشرق بالنسبة لها وتأثرها بنتائج العقوبات.

5) بهذه الحال تكسب إسرائيل إذا لبنان رفض قرارات المحكمة نحن نعي حجم الضغوط على فرنسا وهي مع إسرائيل ويهمها بقية المنطقة ومدخلها لبنان وليس إسرائيل على أي حال لابد من تسوية نحن نرى مؤشرات ذلك وأخرها س س.
6) كثر الحديث عن التعديلات الأخيرة ما هي المخاطر ؟
التعديلات الأخيرة تتعلق بالمحاكمات الغيابية وتحديد مدة في الأصل هناك مدرستين قانونيتين دوليا الانجلوسكسونية التي ترفض بشكل قاطع الحكم الغيابي لأنها لا تعطي الصورة الحقيقة وتمنع المتهم من حق الدفاع أي تحرمه أهم حق من حقوق الإنسان وهنا تنعدم عدالة المحاكمة والمدرسة اللاتينية التي تقبل بالمحاكمة الغيابية ولكن دون تحديد مدة لتنفيذها بل تعاد المحاكمة علنية قبل اتخاذ أي قرار بتنفيذ المحاكم الجنائية الدولية تأكد على حضور المتهم للسير في القضية ، فلم يسبق أن أنشئت محكمة دولية تحاكم غيابيا وتحدد مدة التنفيذ خلال شهرين من تاريخ صدور القرار كما أصرت الحكومة اللبنانية(وفق تصريح رئيس المحكمة) في تعديلاتها محاكمات علانية في شاشات عامة بين مناطق تعاني من تنافر طائفي ما يشعل الصراع المذهبي يهدد الأمن الوطني.

7) تهديد الأمن بالمذهبية ألا يؤثر على امن المنطقة ؟
أكيد الجميع يعلم أن المشروع المذهبي يشغل عليه والخوف من خلايا إرهابية قائمة ومنتشرة
8) هل تتحول المحكمة من خاصة بلبنان إلى ضده؟
برأي هي ضد لبنان من الناحية القانونية أنشئت بنفس نظام القانون الذي أنشأ محكمة كوسوفو تحت البند السابع أي إمكانية التطبيق بالقوة العسكرية في ظل مجتمع دولي غير عادل تسيطر عليه أميركا وإسرائيل.

عمر نشابة
1) كيف يمكن للبنان أن يتخلص من المحكمة الدولية ؟
أنشئت المحكمة الدولية بقرار سياسي عبر مجلس الأمن دون اتفاقية مع لبنان، بل بطلب من حكومته أن ذاك وفق كلام رئيسها والمدعي العام فيها وهذا يعني أن إلغائه يتم بإصدار قرار مماثل من مجلس الأمن أو عدم التمديد:
I. لأسباب موجبة (كأن يطلب لبنان ذلك) لها حيث تنتهي مدتها وفق القرار1757 في العام 2012 ،
II. يمكن التعبير عن ذلك مثلا بسحب القضاة اللبنانيين وهذا إشارة بأن الحكومة والشعب المتمثل في البرلمان لم يعد يريد محكمة دولية.
III. أما بموضوع التمويل هو أيضا إشارة رمزية للرفض مع العلم أن القرار1757 يلحظ إلزام الأمين العام للأمم المتحدة بالبحث عن مصادر أخرى عندها يكون فرصة لمراجعة السياسيين قرارهم بهذا الشأن.
2) هل يحصل هذا بحال التوافق اللبناني؟
أنا متفائل وأعتقد انه حال في القريب ولا يضرنا سماع بعد أصوات متناثرة من جماعة 14 آذار يناير هؤلاء موظفون، عندما يقرر القادة ينصاعون وإلا يخسرون كل شيء.
3) لو اعتبرنا أن التوافق اللبناني تجاهل قرارات المحكمة الدولية، هل تتحول المحكمة من خاصة بلبنان إلى ضد لبنان على غرار رواندا وكوسوفو؟
إذا جاء القرار ألاتهامي ضد المقاومة التي يتضمنها البيان الحكومة الوزاري هذا يعني أن المحكمة ضد لبنان وسيتبين بان الدول الكبرى لها مآرب سياسية أو أنها تجاهر في دعمها للعدو الصهيوني وحماية أمنها على حساب شعوب المنطقة وحقوقها ولا تبحث عن الحقيقة والعدالة، فلا جدوى إذاً من طلب إلغائها ولو توافق اللبنانيون واقتضى التنسيق السوري السعودي على ذلك، عندها تعتبر الدول العظمى بأن لبنان لا يتعاون يمكن استخدام المحكمة ومجلس الأمن لفرض عقوبات عليه. لكني أراه مستبعدا لان هذه القوى تبحث عن تسوية، حتى إسرائيل تسعى لذلك لان درس عدوان العام 2006 كان مهما وكبيرا وأعتقد انهم أيقنوا أن المقاومة ثابتة وهي قائمة على قاعدة شعبية واسعة مستعدة للإستمات دفاعا عنها
4) كيف تصنف تصاريح الموالاة (جماعة 14 آذار) حول المحكمة؟
ما يحدد السياسية الإستراتيجية والجيوبوليتكة للمنطقة، القوى الممانعة، وما تقدمه المقاومة التي

هزت العالم المتخاذل بنتائج عدوان العام 2006 وهو الذي يتجاهل المجازر الصهيونية, لذا وجدت المقاومة لمواجهة هذا العالم وليس جماعة 14 آذار

5) إذا مأدى القرار إلى فتنة مذهبية تنعكس على المنطقة ما يهدد الأمن الدولي هل يصدر المجلس الأمن قرار بإلغاء المحكمة ؟

قد يذكر ذلك في معرض نقاشات داخل مجلس الأمن وهو الذي يقرر إلغاء المحكمة أو التمديد لها.